



جامعة المنصورة

كلية الحقوق

إدارة الدراسات العليا

قسم الشريعة الإسلامية

التسعير الجبري ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية

دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

الباحث

أحمد السعيد عيد الجمل

لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور / محمود محمد حسن. (رئيسا)

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية والعميد الأسبق لكلية الحقوق - جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور / الهادي السعيد عرفه. (مشرفا وعضوا)

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور / زكي زكي زيدان. (عضوا)

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة طنطا

٢٠١٨م / ١٤٣٩هـ



جامعة المنصورة
كلية الحقوق
إدارة الدراسات العليا
قسم الشريعة الإسلامية

التسعير الجبري ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية

دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

الباحث

أحمد السعيد عيد الجمل

لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور / محمود محمد حسن. (رئيسا)

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية والعميد الأسبق لكلية الحقوق - جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور / الهادي السعيد عرفه. (مشرفا وعضوا)

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور / زكي زكي زيدان. (عضوا)

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة طنطا

٢٠١٨/١٤٣٩ هـ



T01-00303

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”وَعَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُن تَعْلَمُونَ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ عَظِيمًا”

(سورة النساء: الآية ١١٣)

إهداء

إلى من للحياة معنى بوجودهما..

إلى أمي وأبي حفظهما الله.

الباحث

شكر خاص

قال رسول الله ﷺ " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

لذا أتوجه بخالص الشكر، وعظيم التقدير إلى أستاذي ومعلمي الكريم العلامة
الموفق، الأستاذ الدكتور / الهادي السعيد عرفه - حفظه الله - أشكر له توجيهاته
الحانية السديدة، وآراءه البناءة الرشيدة، التي كان - ولا يزال - يبذلها بسخاء نفس،
وسداد فكر، فما عهدته إلا معلما كريما، وأبا رحима، بارك الله فيه وفي عمله وفي
أهل بيته، ومتعه بما يحبه لعباده الصالحين.

معالي الأستاذ الدكتور الجليل / الهادي السعيد عرفه

بارك الله فيك ودمت لنا أبا ومعلما وجزيت عنا خيرا

الباحث

مقدمة

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله وصفيه من خلقه وحبيبه، بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح للأمة وكشف الله تعالى به الغمة وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين.

فصلاة ربي وسلامه عليك سيدي يا رسول الله يا مشكاة الهدى، ومنارة العارفين، ورائد المفكرين إلى رحاب المعرفة ونور اليقين، صلوات ربي وسلامه عليك يا مبعوث العناية الإلهية، يا من أرسلك الله رحمة للعاملين، يا قائد الغر المحجلين، ويا إمام المرسلين، صلوات ربي وسلامه عليك يا صاحب المقام المحمود، واللواء المعقود والموقف المشهود والحوض المورود.

وسرى الضياء بسائر الأكوان

صلت عليك ملائكة الرحمن

بحمى الإله وراية القرآن

لما طلعت على الوجود مزودا

أما بعد.. ..

فإن أحكام الشريعة الإسلامية الغراء تقوم على مبدأ رعاية مصلحة الفرد والجماعة، وذلك بتشريع سماوي رباني نزل من فوق سبع سماوات على قلب المبعوث رحمة للعالمين لسعادة الناس في دينهم ودنياهم متضمنا كل ما فيه من منافع العباد ومصالحهم، وما هو خير لهم في العاجل والآجل، ومنع كل ما فيه ضرر وشر عنهم في الدنيا والآخرة ليحقق لهم بذلك السعادة في الدارين.

ولا تقف رعاية هذه المصلحة عند نوع معين من التشريعات، بل تمتد لتشمل أحكام العبادات والمعاملات والعقوبات والأحوال الشخصية والعلاقات الدولية وغيرها من الأحكام التي تنظم علاقة الفرد بربه وبغيره في سائر مجالات الحياة، لأن هذه الأحكام هدفها وغايتها هو تحقيق مصلحة الفرد وإسعاده في الآخرة والدنيا.

ولقد حظي مفهوم العدالة الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة بقدر كبير من الأهمية على الصعيدين الأكاديمي والإعلامي، كما استحوذ على حيز كبير من الجدل على مستوى الفكر الاقتصادي، حتى أضحت من المفاهيم الشائعة الاستخدام في الأدبيات السياسية الحديثة وفي الخطابات المعاصرة وتقارير المؤسسات والمنظمات الدولية و الوطنية. وتبعاً لذلك، أصبح الحديث عن العدالة الاجتماعية، يكتسب حيوية متزايدة نظراً لحيوية الموضوع باعتباره مطلباً شعبياً ودولياً في واقعنا المعاصر، وقد غدا هذا الاهتمام واضحاً من خلال عقد المؤتمرات والندوات وإبرام الاتفاقيات على المستويين الإقليمي والدولي ترسيخاً لهذا المبدأ وإعلاء لقيمه.

وبحسب الرؤية القرآنية فإن العدالة الاجتماعية هي رعاية الحقوق العامة للمجتمع والأفراد، وتوفير الحاجات الرئيسية بشكل عادل، وقد ركز القرآن الكريم كثيراً على أهمية تطبيق العدالة في المجتمع، فالعدالة الاجتماعية تعد من أهم مكونات ومرتكزات العدل في الإسلام الحنيف.

كما أن المنظور الاقتصادي الإسلامي للعدالة الاجتماعية يقوم على العدل الذي هو قاعدة من قواعد النظام العام الإسلامي، واتساقاً مع ذلك عُدَّت العدالة الاجتماعية غاية للنشاط الاقتصادي للمجتمع المسلم.

ولقد كان الأصل دوماً في أحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية قيامها على أساس حرية التعامل في البيع والشراء، والأخذ والعطاء، وسائر العقود والتصرفات، مادام ظل التعامل جارياً بين الناس وفق ما جاءت به الشريعة من قواعد وأحكام.

والأصل كذلك في شريعة السماء هو تحكيم مبدأ التيسير في التعامل وعلى نية الطرفين في التعاقد، فليس بلالزم لإبرام العقود إجراء طقوس معينة، وليس بلالزم لانتقال الملكية مباشرة أي إجراء شكلي معين، ولا خضوعه لأي سيطرة من أي إنسان كان، لأن الاعتداد بالنية أمر يهيمن ليس فقط على العقود والتصرفات، بل إن ذلك يشمل ممارسة الإنسان لعقيدته وعباداته وعاداته، وهذا الأمر يستحق الوقوف عنده لأن الإسلام ذاتيته في أصول شريعته، وهي ذاتية مستقلة ربانية نزلت من عند رب الناس لسعادة الناس وتيسير أمورهم حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

١	مقدمة
٩	الفصل التمهيدي: حقيقة مصطلح التسعير الجبري
١٢	المبحث الأول: المقصود بمصطلح التسعير
١٢	أولاً: المعنى اللغوي للتسعير
١٣	ثانياً: المعنى الاصطلاحي للتسعير
١٥	ثالثاً: المعنى القانوني للتسعير
١٦	المبحث الثاني: التمييز بين مصطلح التسعير الجبري وغيره من المصطلحات المشابهة
١٦	المطلب الأول: التسعير العدواني
١٧	الفرع الأول: مفهوم التسعير العدواني
١٩	الفرع الثاني: تحديد وجود التسعير العدواني
٢٠	المطلب الثاني: التسعير التمييزي
٢٠	الفرع الأول: مفهوم التمييز في السعر
٢١	الفرع الثاني: مظاهر التمييز في السعر
٢٣	الفرع الثالث: حكم التسعير التمييزي
٢٣	المطلب الثالث: الدعم
٢٤	الفرع الأول: طبيعة الدعم من الناحية الأصولية وبيان أهدافه
٢٧	الفرع الثاني: نطاق التعامل مع الدعم في مختلف دول العالم المعاصر
٢٩	المبحث الثالث: التطور التاريخي لمصطلح التسعير
٣٠	المطلب الأول: التسعير الجبري في الشرائع القديمة
٣٠	الفرع الأول: حماية المستهلك عند الفراعنة
٣١	الفرع الثاني: حماية المستهلك عند العراق القديم
٣٤	الفرع الثالث: حماية المستهلك عند الإغريق
٣٦	الفرع الرابع: حماية المستهلك عند الرومان
٤٠	المطلب الثاني: تطور التسعير الجبري في الشريعة الإسلامية
٤١	الفرع الأول: الأساس العقائدي للشريعة الإسلامية في مجال حماية المستهلك
٤٢	الفرع الثاني: الأدلة الشرعية التي تهدف إلى حماية المستهلك
٤٥	المطلب الثالث: التسعير الجبري في التشريعات المعاصرة

الباب الأول

التسعير الجبري استثناء من الأصل العام ٥١

الفصل الأول: الحرية الاقتصادية (الأصل العام) ٥٤

المبحث الأول: الحرية الاقتصادية في الشريعة الإسلامية ٥٥

المطلب الأول: الآيات الدالة على أحكام الحرية الاقتصادية في الإسلام ٥٦

المطلب الثاني: التطبيق العملي في التاريخ الإسلامي لمبدأ الحرية الاقتصادية ٦٦

الفرع الأول: ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) ٧٤

الفرع الثاني: الشاطبي (... - ٧٩٠ هـ) ٧٦

الفرع الثالث: ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ) ٨٢

المبحث الثاني: الحرية الاقتصادية في التشريعات الوضعية ٩٢

المطلب الأول: الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي ٩٣

المطلب الثاني: الحرية الاقتصادية في النظام الاشتراكي ١٠٦

الفصل الثاني: التسعير الجبري بين الرفض والقبول ١٠٩

المبحث الأول: أحكام التسعير الجبري في الشريعة الإسلامية ١١٠

المطلب الأول: التسعير الجبري في المذاهب الفقهية المختلفة ١١١

اولا: الفقه الحنفي ١١١

ثانيا: الفقه المالكي ١١٥

ثالثا: الفقه الشافعي ١٢٤

رابعا: الفقه الحنبلي ١٢٧

خامسا: الفقه الشيعي ١٣٢

سادسا: الفقه الظاهري ١٣٦

المطلب الثاني: مناقشة آراء الفقهاء في التسعير ١٣٨

الفرع الأول: آية التراضي في التجارة ومشروعية التسعير ١٤٠

الفرع الثاني: حديث عمر بن الخطاب إلى حاطب بن أبي بلتعة وجواز التسعير ١٤٤

المبحث الثاني: موقف التشريعات الوضعية من التسعير الجبري ١٤٧

المطلب الأول: التسعير الجبري في النظام الرأسمالي ١٤٧

الفرع الأول: السوق في النظام الرأسمالي ١٤٧

الفرع الثاني: دور الدولة في النظام الرأسمالي في تحديد الثمن ١٥٥

المطلب الثاني: التسعير الجبري في الاقتصاد الاشتراكي ١٥٩

الباب الثاني

ضوابط وآليات تطبيق التسعير الجبري ١٦٢

الفصل الأول: شروط تطبيق التسعير الجبري ونطاقه ١٦٤

المبحث الأول: شروط تطبيق التسعير الجبري ١٦٥

المطلب الأول: عندما يحتاج الناس إلى السلعة ١٦٦

المطلب الثاني: حالة احتكار السلع من جانب بعض المشروعات ١٦٧

المطلب الثالث: عندما يراد حصر البيع لأناس معينين ١٦٩

المطلب الرابع: عندما يتواطأ البائعون ضد المشترين أو العكس ١٧١

المبحث الثاني: نطاق تطبيق التسعير الجبري ١٧٤

المطلب الأول: تسعير الأموال ١٧٤

المطلب الثاني: تسعير الأعمال والإيجارات ١٧٩

الفصل الثاني: صور التسعير الجبري وكيفيته ١٩٤

المبحث الأول: صور التسعير الجبري ١٩٥

المطلب الأول: صور التسعير في الشريعة الإسلامية ١٩٥

الفرع الأول: التسعير بالحد الأقصى ١٩٥

الفرع الثاني: التسعير بالحد الأدنى ١٩٨

الفرع الثالث: التسعير بثمان المثل ٢٠٠

الفرع الرابع: التدخل بالمخزون وشراء المحصول بالسعر السائد ٢٠٢

المطلب الثاني: سياسة التسعير في القانون الوضعي ٢٠٣

الفرع الأول: سياسة تثبيت الأسعار ٢٠٣

الفرع الثاني: سياسة الأسعار المتفاوتة ٢٠٤

الفرع الثالث: سياسة التسعير الدوري ٢٠٥

المبحث الثاني: أسس حساب التسعير وتطبيقها ٢٠٦

المطلب الأول: أسس حساب التسعير ٢٠٧

المطلب الثاني: تطبيق عملية التسعير ٢١٤

الفرع الأول: تطبيق التسعير في الشريعة الإسلامية ٢١٤

الفرع الثاني: طرق التسعير الجبري في التشريعات الوضعية ٢٢٥

٢٣٩	الفصل الثالث: أجهزة التسعير
٢٣٩	المبحث الأول: أجهزة التسعير في الشريعة الإسلامية
٢٣٣	المطلب الأول: الخليفة (رئيس الدولة الإسلامية)
٢٣٧	المطلب الثاني: أعوان الخليفة
٢٣٩	الفرع الأول: الوزارة
٢٤٥	الفرع الثاني: الإمارة على أقاليم الدولة
٢٥٠	المطلب الثالث: الحسبة
٢٥١	الفرع الأول: أصل وتطور الحسبة
٢٥٢	الفرع الثاني: تعريف الحسبة
٢٥٤	الفرع الثالث: حكم الحسبة
٢٥٥	الفرع الرابع: شروط المحتسب
٢٥٦	الفرع الخامس: اختصاصات المحتسب ودوره في مراقبة الأسعار
٢٦١	المبحث الثاني: الجهات المخولة بالتسعير في التشريعات الوضعية
٢٦٤	المطلب الأول: الأحكام الخاصة بالتسعير
٢٦٤	الفرع الأول: لجنة التسعير وتشكيلها
٢٦٦	الفرع الثاني: جدول السلع المسعرة
٢٦٧	الفرع الثالث: ميعاد الإعلان عن الأسعار وطريقته
٢٦٨	الفرع الرابع: العلم بإعلان الأسعار
٢٦٩	الفرع الخامس: الأسعار التي يجب أن يشملها الإعلان
٢٧٠	المطلب الثاني: مأموري الضبط القضائي
٢٧١	الفرع الأول: مأموري الضبطية القضائية في جرائم التّموين والتسعير الجبري
٢٧٣	الفرع الثاني: اختصاص مأموري الضبط القضائي في جرائم التّموين

الباب الثالث

٢٧٧	التسعير الجبري أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية
٢٧٩	الفصل الأول: الربط بين التسعير الجبري وتحقيق العدالة الاجتماعية
٢٨٠	المبحث الأول: المقصود بمفهوم العدالة الاجتماعية
٢٨١	المطلب الأول: التعريف بالعدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية
٢٨١	أولاً: العدالة الاجتماعية لغة

٢٨٣	ثانيا: التعريف بالعدالة الاجتماعية في الاصطلاح
٢٨٥	ثالثا: التعريف بالعدالة الاجتماعية عند فقهاء الشريعة
٢٨٨	المطلب الثاني: التعريف بالعدالة الاجتماعية في النظم الوضعية
٢٨٨	الفرع الأول: العدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي
٢٩٠	الفرع الثاني: العدالة الاجتماعية في النظام الاشتراكي
٢٩١	الفرع الثالث: العدالة الاجتماعية في النظام المصري الحالي
٢٩٣	المبحث الثاني: الأسس الشرعية لتدخل ولي الأمر بالتسعير
٢٩٤	المطلب الأول: القرآن الكريم والسنة النبوية
٢٩٦	الفرع الأول: العمل على أن يقوم الناس بفروض الكفاية في المجال الاقتصادي
	الفرع الثاني: ضمان الحاجات الأساسية لكل رعايا الدولة الإسلامية، وهو
٢٩٨	ما يعرف اليوم بالضمان الاجتماعي
٣٠١	الفرع الثالث: مراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد ليكون موافقا لأحكام الشريعة
٣٠٢	الفرع الرابع: تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع
٣٠٤	المطلب الثاني: الأساس الثاني: القواعد الفقهية
٣٠٤	الفرع الأول: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة
٣١١	الفرع الثاني: سد الذرائع
٣١٥	الفرع الثالث: قاعدة الضرر يزال
٣٢٠	الفصل الثاني: جرائم التسعير الجبري والعقوبات المقررة
٣٢١	المبحث الأول: ضبط جرائم التسعير الجبري
٣٢١	المطلب الأول: تعريف جرائم التسعير الجبري
٣٢١	الفرع الأول: تعريف الجرائم الاقتصادية
٣٢٢	الفرع الثاني: بيان أهداف التجريم
٣٢٤	الفرع الثالث: الصلة بين جرائم التسعير الجبري وجرائم أمن الدولة
٣٢٧	المطلب الثاني: أنواع جرائم التسعير الجبري وأركانها
٣٢٧	الفرع الأول: جريمة عدم الإعلان عن الأسعار
٣٢٩	الفرع الثاني: جريمة البيع أو العرض للبيع أكثر من السعر المقرر
٣٣٦	الفرع الثالث: جريمة الامتناع عن البيع
٣٤١	المبحث الثاني: العقوبات الواردة في جرائم التسعير الجبري

المطلب الأول: جزاء مخالفة التسعير في الإسلام.....	٣٤٢
الفرع الأول: ماهية التعزير وأنواعه.....	٣٤٤
الفرع الثاني: تطبيقات في التعزير على مخالفة التسعير.....	٣٤٧
المطلب الثاني: عقوبات جرائم التسعير في التشريعات الوضعية.....	٣٥١
الفرع الأول: العقوبات المقيدة للحرية.....	٣٥٢
الفرع الثاني: العقوبات المالية.....	٣٥٦
الفرع الثالث: العقوبات المهنية.....	٣٦٠
الفرع الرابع: نشر هذه العقوبات.....	٣٦٢
الخاتمة	٣٦٤
قائمة المراجع	٣٧٠
قائمة المحتويات	٣٩٨